قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرنا :

مادة ١ — يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ القسم ٦ "وزارة التجارة والصناعة" الباب ٣ " أعمال جديدة" اعتماد اضافى قدره ٧٥٠٠ ج.م (سبعة آلاف وخمسمائة جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لإعانات تشجيع تصدير الموالح .

يؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من الوفورات العامة للميزانية .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

آمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بسراى المنتزه فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ (٩ يوليه سنة ١٩٣٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء — وزير المالية

محمد حسود — أحمد ماهر

قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٤ "مصلحة الميكانيكا والكهرباء" اعتماد إضافى قدره ١٠٥٠٠ ج.م (عشرة آلاف وخمسمائة جنيه) منه ٨٥٠٠ ج.م فى الباب ٢ " مصاريف عمومية " و ٢٠٠٠ ج.م فى الباب ٣ " أعمال جديدة " لتجاوز البندين ٨ و ١٤ على التوالى فى هذين البابين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من الوفورات العامة للميزانية .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

آمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بسراى المنتزه فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ (٩ يوليه سنة ١٩٣٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء — وزير المالية — وزير التجارة والصناعة

محمد حسود — أحمد ماهر — حسنى بك عباس

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ القسم ١٦ "معاشات ومكافآت" اعتماد إضافى قدره ٧٥٠٠٠ ج.م (خمسة وسبعون ألف جنيه) لتسوية التجاوز فى جملة اعتمادات ذلك القسم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من الوفورات العامة للميزانية .